

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة الثالثة والأربعين بعد الألف

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،
يوم الخميس، ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٣٠

(سلوفاكيا)

السيد أنطون بنتر

الرئيس:

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة الثالثة والأربعين بعد الألف لمؤتمر نزع السلاح.

وأودّ، باسمي وباسم المؤتمر، أن أرحب ترحيباً حاراً بسعادة السيد يوهاي كونو، رئيس مجلس النواب في اليابان.

لقد حظي السيد كونو بمسيرة مهنية متميزة ضمن حكومة بلده، وسيكون المتكلم الأول اليوم. والآن أدعو رئيس مجلس النواب في اليابان، السيد يوهاي كونو، إلى مخاطبة المؤتمر.

السيد كونو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، اسمحوا لي أن أعرب عن خالص شكري لكم جميعاً للسماح لي بالتحدث في هذا اليوم الميمون الذي يشهد الجلسة العامة الرسمية الأخيرة في عام ٢٠٠٦. وبصفتي رئيساً لمجلس النواب، فلم يكن بوسعي السفر إلى الخارج أثناء انعقاد البرلمان الياباني. وقد اغتنمت الفرصة هذه المرة، إذ لم يكن البرلمان الياباني معقوداً، كي أقوم بزيارة إلى جنيف قبل حضور اجتماع رؤساء برلمانات مجموعة الثمانية في سان بطرسبرغ. لقد شاركت بنشاط في قضايا نزع السلاح، وخاصة نزع السلاح النووي، طيلة سنوات عديدة وأترأس حالياً رابطة البرلمانيين اليابانيين لتعزيز نزع السلاح على الصعيد الدولي، التي أنشئت منذ ٢٥ عاماً. ولذلك فلست أنطق بكلمات جوفاء عندما أقول إن من دواعي فخري البالغ أن أحاطبكم اليوم، وفود مؤتمر نزع السلاح.

لقد كانت الثورة الصناعية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر أعظم منعطف في تاريخ البشرية، سواء على صعيد التحولات في حياة الناس أم على صعيد تغيير مظهر المدن والمجتمعات الريفية. ولكن عندما نتحدث عن التأثيرات التي تمسّ بقاء البشر، فإن أثر تطور الأسلحة النووية في أواسط القرن العشرين لا يقل عمقاً عن الثورة الصناعية.

إن هذا السلاح اللإنساني ذا القوة التدميرية الهائلة، والذي لا يزال يسبب المعاناة للناجين من فتكه جراء الأمراض الناجمة عما يخلفه من إشعاعات بعد فترة طويلة من حدوث الانفجار، قد استُخدم بصورة مباشرة للأسف على مدينتين من وطني، هما هيروشيما وناغازاكي. وقد خلفت القنبلتان الذريتان ٢١٤ ٠٠٠ قتيل في غضون أربعة أشهر، ولا يزال الكثيرون حتى الآن يكابدون آثاره المريعة المتبقية. ورغم ذلك، لم تفلح الحكومات حتى الآن في إزالة أو احتواء الأسلحة النووية التي تشكل تهديداً لبقاء البشر.

وبما أن التخلص من الأسلحة النووية عملية يصعب إنجازها في خطوة واحدة، فقد اختار المجتمع الدولي ثاني أفضل سياسة على هذا الصعيد، وهي المتمثلة في إنشاء نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والتي دخلت حيز النفاذ قبل ٣٦ عاماً في عام ١٩٧٠. وقد أسهمت هذه المعاهدة، بوصفها ركناً أساسياً في نظام عدم الانتشار الدولي، إسهاماً كبيراً في الحفاظ على السلم والأمن. وتحقق ذلك من خلال نظام تتعهد فيه الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتفاوض بحسن نية بشأن نزع السلاح النووي، فيما توافق الدول غير الحائزة للأسلحة النووية على عدم تطوير أسلحة نووية مع ضمان حقها في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية تحت إشراف دولي.

بيد أن ما حدث في السنوات الأخيرة قد أخلّ بنظام معاهدة منع الانتشار على نحو خطير للأسف. فما الذي سبّب ذلك؟ يتمثل أحد الأسباب في أن نتائج جهود نزع السلاح النووي من قبل الدول الحائزة للأسلحة النووية ليست غير كافية فحسب، وإنما يبدو أن ثمة تحركاً نحو إرغام الخصوم على الرضوخ بواسطة تهديدات مدعومة بالأسلحة النووية. وإن تعزيز الثقة في نظام عدم انتشار الأسلحة النووية يقتضي التمسك الصارم بالالتزام

الذي وافقت عليه الدول الحائزة لتلك الأسلحة ببذل جهود لترع أسلحتها والتزام الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بعدم السعي لتطويرها.

وإني أتفهم أن ثمة خلافات متأصلة في بعض الدول حول هذا النظام، الذي يعترف ببلدان دون أخرى كدول نووية. فحتى في اليابان هناك معارضة شديدة ممن يطلق عليهم اسم "الصقور" للتصديق على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ولو ركزنا فقط على مفهوم المساواة في السيادة لوجدنا ثمة إشكالاً على هذا الصعيد.

بيد أن هذه المسألة بالنسبة لليابانيين تذكر بقضية نزع السلاح البحري في المحيط الهادئ في مطلع القرن العشرين. ففي ذلك الوقت، كان الرأي العام في أوساط الجيل الشاب الناشئ في اليابان مستنكراً بشأن الداعي لتحديد الحمولة البحرية اليابانية بمستوى يقل كثيراً عن حمولة الولايات المتحدة أو بريطانيا. وكان ذلك أحد العوامل التي أسهمت في انسحاب اليابان من نظام التعاون الدولي ومن ثم في خوضها الحرب. وكانت النتيجة تلك الحرب التي أسفرت عن دمار ومعاناة هائلين في البلدان المجاورة وفي بلدنا أيضاً، وتمحضت عن ملايين القتلى، بما في ذلك التدمير النووي لمدينتين تاريخيتين جميلتين.

إن الشعور الذي يدفع البلدان التي تتمسك بشدة بمفهوم المساواة في السيادة ليس عصياً على فهمنا. بيد أن مجرد السعي وراء النفوذ ليس درياً يُنصح بسلوكه على الإطلاق. وأعتقد عوضاً عن ذلك أن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ينبغي أن تسلك درياً يقوم على حث الدول الحائزة لتلك الأسلحة بشدة على تنفيذ التزاماتها في مجال نزع السلاح النووي مع الحرص على الامتثال الصارم لنظام معاهدة عدم الانتشار.

إن شعب اليابان، من خلال الواقع الذي واجهه مباشرة في هيروشيما وناغازاكي، يعرف أصناف المشقة التي يتكبدها الناس عندما يتعرضون لهجوم نووي. بيد أن مرور ٦٠ عاماً جلب جيلاً جديداً من القادة في البلدان، بما في ذلك البلدان الحائزة للأسلحة النووية، كما جلب الكثير من الناس الذين لا يدركون مدى فظاعة الدمار الذي تسببه الأسلحة النووية.

ويجب أن نصمم على أن نتجنب بجميع الوسائل هذا الواقع المأساوي الذي قد تحدثه القنابل الذرية للجيل القادم في العالم. وقد أبلغت أن الكثير من الدبلوماسيين المسؤولين عن مفاوضات نزع السلاح سبق أن زاروا هيروشيما وناغازاكي، بما في ذلك عن طريق المشاركة في برنامج الزمالة الخاص بنزع السلاح. وآمل أنكم خرجتم من تلك التجربة مسلّمين بأن قضايا نزع السلاح لا تتعلق بمجرد تلاعب بالأرقام وإنما بوجود البشرية، أو متفكرين بشأن ما إذا كان يتعين التسبب بألم وكرب بالغين للناس أم تجنيبهم هذا المصير.

إن المجتمع الدولي منشغل منذ وقت طويل بسبب جهود مؤتمر نزع السلاح. بيد أن ما استرعى انتباهنا هذا العام، في إطار مبادرة الرؤساء الستة، هو أن مؤتمر نزع السلاح قد أجرى مناقشات جوهرية حول العديد من القضايا، بما في ذلك معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. ونتائج هذه المناقشات المركزة بعثت فينا قدراً من التفاؤل. وإذا أرحب بهذا المزاج الإيجابي، فإني أرغب بشدة في أن يدفع إلى مزيد من العمل. وآمل أن تتجاوزوا الماضي والوضع الرجعي الذي يحول دون إحراز التقدم، عن طريق إقامة الروابط وتمهيد السبيل لحلقة مستقبلية من النمو الإيجابي الذي يتيح إحراز تقدم بشأن كل بند من بنود جدول الأعمال كلما هيئت الظروف المؤاتية لذلك.

ونعتقد بشكل خاص أن المقترح الذي قدمته الولايات المتحدة بشأن وقف إنتاج المواد الانشطارية يكتسي أهمية بناءة. فهذه المعاهدة تمّ الاتفاق عليها في "مبادئ وأهداف عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي" التي اعتمدها مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٩٥، والذي حضرته بصفتي وزير خارجية لليابان آنذاك، باعتبارها - أي المعاهدة - وسيلة متعددة الأطراف لتزع السلاح النووي ومنع انتشاره على سبيل متابعة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وكان المجتمع الدولي متحمساً بشدة للشروع الفوري في المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، ولا يزال هذا الحماس في أوجه.

وبطبيعة الحال، فإن للبلدان آراءً متباينة بشأن مشروع المعاهدة ذاتها في الوضع الراهن، ولكن ينبغي أن تُحلّ هذه الاختلافات في المفاوضات عن طريق تبادل الأفكار والآراء. ومن أجل اغتنام الزخم الذي أوجدته دورة هذا العام ومباشرة المفاوضات الفعلية في الدورة الجديدة للعام القادم، فإني آمل من كل بلد أن يبذل قصارى جهده من أجل التوصل إلى توافق آراء حتى بعد انتهاء الدورة الرسمية لهذا العام.

وقد أتاحت لي الفرصة بالأمس لزيارة متحف الفنون والتاريخ في جنيف، حيث يُعرض الكثير من قذائف المدفعية والمسدسات والسيوف في صناديق زجاجية مقفلة. وكلّي أملٌ أن تصبح جميع الأسلحة النووية في العالم برمتها مخزونة في صناديق زجاجية مقفلة هي الأخرى في أسرع وقت ممكن.

عندما خضت غمار السياسة أول مرة، قرأت كتاباً عن التصفيق. ولا حاجة للتصفيق في مؤتمر نزع السلاح. فالأهم قبل التصفيق هو أن ننخرط في مفاوضات جوهرية.

وفي الختام، أودّ أن أختتم بالقول إن العالم يرقب ويتربّع نتائج حاسمة من مؤتمر نزع السلاح في العام القادم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بعد الاستماع إلى خطاب رئيس مجلس النواب في اليابان، أودّ أن أرحب بزميلة جديدة في مؤتمر نزع السلاح هي السفارة كريستينا روكا من الولايات المتحدة الأمريكية.

وللسفيرة روكا تاريخ مهني متميز، وإني واثق من أن خبرتها وبصيرتها المهنية ستشكلان حافزاً هاماً لأعمال هذه الهيئة. وأودّ أن أؤكد لها تعاوننا الكامل.

وأعطي الكلمة الآن للسفيرة روكا.

السيدة روكا (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): إنه لمصدر فخر لي أن أكون هنا، ومن دواعي سروري أن أكون بينكم. إنني هنا بدافع القناعة الشخصية والالتزام الوطني بإعادة إحياء هذه المؤسسة.

وكما تعلمون فإن هذا الالتزام قد تجلّى بوضوح عندما جاء مساعد وزير الخارجية، السيد ريدميكر، إلى جنيف في أيار/مايو الماضي لي طرح على مؤتمر نزع السلاح مشروع معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وقد أعرب آنذاك عن أمله في أن تتمكن من إنهاء المفاوضات بختام هذه الدورة. ومن الواضح أن ذلك لم يتحقق. بيد أن أعمال مؤتمر نزع السلاح هذا العام قد أرسّت أساساً يمكننا جميعاً أن ننطلق منه. لقد أحرزنا الكثير من التقدم

هذا العام من خلال عملية الرؤساء الستة، ونحن نمضي قدماً الآن نحو هدفنا المشترك المتمثل في بدء المفاوضات الجادة. وستواصل الولايات المتحدة العمل معكم على نحو بناء من أجل اعتماد سريع للتقرير النهائي للأمم المتحدة، عن طريق توافق الآراء. وإني أتطلع للعمل معكم جميعاً للمحافظة على أهمية مؤتمر نزع السلاح ومواصلة بناء الزخم الذي نشأ هذا العام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكرك لملاحظاتك الموجزة، وأعطي الكلمة الآن للجمهورية العربية السورية.

السيد علي (الجمهورية العربية السورية): السيد الرئيس، اسمحوا لي بدايةً أن أنضم إليكم في الترحيب بسعادة سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية إلى مؤتمر نزع السلاح وأن أتمنى لها النجاح في أعمالها.

السيد الرئيس، كانت بعض الوفود ومن ضمنها وفدنا قد تحدثت في الجلسات الماضية عن موضوع استخدام الذخائر العنقودية والقنابل الفوسفورية من قبل الجيش الإسرائيلي ضد المدنيين اللبنانيين ومع الأيام تتكشف حقائق بالغة الخطورة لن أعدّها عليكم ولكن سوف أكتفي بقراءة مقتطفات مما كتبه الصحفي الإسرائيلي ميرون رابابورت في صحيفة هاآرتس بتاريخ ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. كتب الصحفي رابابورت يقول:

(مقتبس بالإنكليزية)

"ما فعلناه كان جنونياً وحشياً. لقد غطينا مدناً بأكملها بالقنابل العنقودية" هذا ما ورد على لسان رئيس ما يُسمى بوحدة الصواريخ في جيش الدفاع الإسرائيلي في لبنان. وفيما يتعلق باستخدام القنابل العنقودية والقذائف الفوسفورية أثناء الحرب، قال مقتبساً من قائد كتيبته إن "الجيش الإسرائيلي أطلق نحو ٨٠٠ قنبلة عنقودية تحتوي على أكثر من ١,٢ مليون قنبلة صغيرة عنقودية". وبالإضافة إلى ذلك، أكد جنود في وحدات المدفعية في الجيش الإسرائيلي أن الجيش استخدم قذائف فوسفورية أثناء الحرب، وهي التي يجرّمها القانون الدولي بشدة. وحسب ادعائهم، فإن الغالبية العظمى من تلك المواد المتفجرة أُطلقت خلال الأيام العشرة الأخيرة من الحرب. وقال قائد وحدة الصواريخ إن منصات إطلاق نظام الصواريخ المتعدد الطلقات (MLRS) استُخدمت بشكل مكثف رغم العلم بافتقارها الشديد إلى الدقة. وهذا النظام هو عبارة عن منصة متنقلة لإطلاق الصواريخ على شاحنة أو دوايب، قادرة على إطلاق كميات كبيرة من الذخائر غير الموجهة غالباً. فالصاروخ البسيط الذي تطلقه هذه المنصة غير موجه وغير دقيق، ويصل مداه إلى حوالي ٣٢ كيلومتراً. وهذه الصواريخ مصممة لتنفجر على شكل ذخائر أصغر على ارتفاع معين لتغطية جيش العدو وطاقمه على الأرض بمتفجرات أصغر. واستخدام هذا النوع من الأسلحة مثير للجدل بسبب عدم دقتها بشكل أساسي وقدرتها على التسبب بدمار شامل لأهداف غير محددة على مساحة واسعة من الأراضي، بهامش خطأ يناهز ٢٠٠ متر بين الهدف المقصود ومنطقة الإصابة".

(استطرد بالعربية)

ويضيف الصحفي الإسرائيلي في مقاله:

(مقتبس بالإنكليزية)

"ولا تزال القنابل العنقودية التي لا تنفجر بالاصطدام - والتي تعتقد الأمم المتحدة أنها تشكل حوالي ٤٠ في المائة من القذائف التي أطلقها الجيش الإسرائيلي على لبنان - ذخائر غير منفجرة على الأرض، مغطياً المكان بآلاف الألغام التي لا تزال توقع ضحايا بعد فترة طويلة من توقف الحرب. وبسبب ارتفاع مستوى عدم انفجارها، يُعتقد أن هنالك حوالي ٥٠٠ ٠٠٠ - أكر ٥٠٠ ٠٠٠ - ذخيرة غير منفجرة على الأراضي اللبنانية".

(استطرد بالعربية)

ويضيف الصحفي الإسرائيلي:

(مقتبس بالإنكليزية)

"لقد اعترف القائد برؤية شاحنات محملة بالطلقات الفوسفورية في طريقها إلى وحدات المدفعية في شمال إسرائيل. وتسبب الإصابة المباشرة بقذيفة فوسفورية حروفاً شديدة وموتاً مؤلماً بطيئاً. ويحرم القانون الدولي استخدام الأسلحة التي تسبب إصابات بالغة ومعاناة لا داعي لها، ويرى كثير من الخبراء أن الطلقات الفوسفورية تندرج ضمن هذه الفئة مباشرة. وقد خلص الصليب الأحمر الدولي إلى أن القانون الدولي يحرم استخدام الطلقات الفوسفورية وغيرها من أنواع الطلقات القابلة للاشتعال ضد مواقع الجيش والمدنيين والعسكريين".

(استأنف بالعربية)

نهاية الاقتباس من مقال صحيفة هاآرتس الإسرائيلية.

السيد الرئيس، نظراً لأهمية هذا الموضوع فقد أرسل القائم بالأعمال في البعثة الدائمة للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة في جنيف رسالة إليكم عن طريق أمانة مؤتمر نزع السلاح لمناقشة هذا الموضوع في إطار البند السابع من جدول الأعمال والمعنون "الشفافية في التسليح". وتطلب البعثة أيضاً تعميم هذه الرسالة كوثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع السلاح. وبالطبع فإن إدراج هذه الوثيقة في تقرير المؤتمر لعام ٢٠٠٦ سيكون نتيجة طبيعية. وشكراً السيد الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر مندوب سوريا الموقر على بيانه.

ليست لدي طلبات أخرى لتناول الكلمة. هل يود أي وفد طلب الكلمة في هذه المرحلة؟ لا يبدو الأمر كذلك.

بهذا نختتم جلستنا العامة. وكما أُعلن بالأمس، ستتبع هذه الجلسة بعد ١٠ دقائق جلسة عامة غير رسمية، سنواصل خلالها النظر في مشروع تقرير المؤتمر.

بهذا تُرفع هذه الجلسة العامة، ولكن أودّ أن أقدم لكم معلومة آمل أن تكونوا جميعاً بانتظارها. ستوزع الأمانة الآن جميعاً للفقرات المتبقية والتي سنبدأ بمناقشتها خلال الجلسة العامة غير الرسمية. لذا، أرجو أن تبقوا في مقاعدكم للحصول على الوثيقة كي يتسنى لكم الإطلاع على نصوص الفقرات المتبقية.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٥ صباحاً

— — — — —